جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	أثر المساعدات الإنمائيــة الرسمية ODA على معدل النمو الاقتصادى في مصر خلال الفترة(1991-2019)
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The Impact of Official Development Aids on Economic Growth Rate in Egypt during the period (1991-2019)
إعداد	نـدى شبـل محمـد عبد الباقــي
إشراف	الدكتور/ أحمـد رشــاد الشـربينـــي أستاذ الاقتصاد المساعد مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

ملخص البحث التطبيقي

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر المساعدات الإنمائية على معدل النمو الاقتصادى في مصر خلال الفترة (1991-2019) وفى سبيل تحقيق هذا الهدف استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمى وقد استعرض البحث في الفصل الأول إلى بعض المفاهيم الأساسية للمساعدات الإنمائية وتطورها في مصر، بينما تطرق الفصل الثانى إلى التحليل الوصفي لتطور تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الاقتصادى خلال الفترة محل الدراسة، كما عرض الفصل الثالث القياس الكمى لأثر المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادى مقارنة بتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين خلال الفترة (1991-2019).

حيث يُعد نقص الموارد المالية من أخطر المشكلات التي تواجه النمو الاقتصادي في مصر وباقي الدول النامية. وهدف البحث إلى التعرف على واقع وأهمية النمو الاقتصادي، والتمويل الأجنبي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والمساعدات الإنمائية الرسمية، وتدفقات العاملين بالخارج ومن ثم تحليلها.

استخدمت الباحثه عرضاً لتحليل البيانات السلسله الزمنية الطويله ، وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، واستعراض ابرز النتائج التي تم التوصل إليها والوقوف على متغيرات البحث، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات مجتمعة خلال الفترة من عام (1991-2019) اعتمادا على استخدام نموذج اقتصاد قياسي للحصول على نتائج البحث التي تم عرضها وتحليلها.

وذلك بصياغة اختبار فرضية أساسية وهي أن زيادة المساعدات الخارجية الإنمائية يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

فتبين من النموذج أن المساعدات الخارجية لها تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادى ولكن على المدى الطويل ، وتم التأكد من ذلك من خلال الدراسة القياسية، كما تبين من خلال تحليل الفترة الزمنية أن المساعدات الانمائية المتدفقه إلى مصر وصلت إلى أقصى قيمه لها خلال عام 2008 لتصل نسبة المساعدات الإنمائية 10% من الناتج المحلى الإجمالى ، ويرجع ذلك لارتفاع تدفقات المساعدات الإنمائية المقدمه من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2009 والمخصصه للدول الأفريقيه، فضلًا عن حصول مصر على أعلى حصه مقدمه من مجلس العون العربي خلال الفترة 1990 -2005 المقدم للدول العربية بنسبة 26 % متبوعاً بالعراق .

حيث توصل البحث إلى التأثير الإيجابي للمساعدات الإنمائية الرسمية على معدلات النمو ولكن مشروطًا بضرورة تفعيل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسسية للإستفاده من هذا التمويل مشروطا ومدى انتظام الدول المانحه فى تقديم المعونات.

الكلمات المفتاحية:

المساعدات الإنمائية الرسمية

منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية

معدلات النموالاقتصادى

الاستثمار الاجنبي المباشر

تحويلات العاملين بالخارج

Abstract

This research aims to measure the impact of Official Development Aids ODA on the rate of economic growth in Egypt during the period (1991-2019). In order to achieve this goal, the research used the descriptive analytical approach and the quantitative approach. In the first chapter, the research reviewed some basic concepts of development aids and its development in Egypt. While the second chapter dealt with the descriptive analysis of the evolution of official development aids flows and economic growth during the period under study, and the third chapter presented the quantitative measurement of the impact of official development aids on economic growth compared to the impact of foreign direct investments and workers' remittances during the period (1991-2019)

The lack of financial resources is one of the most serious problems facing economic growth in Egypt and other developing countries.

The research paper aimed to identify the reality and importance of economic growth, foreign financing, direct and indirect foreign investments, official development aids, and employee flows abroad, and then analyze them

The researcher adopted the analytical descriptive approach using the long time series data, by analyzing the obtained data, reviewing the most prominent results that reached, and identifying the research variables. Using econometric model to get the search results that displayed and analyzed.

By formulating a test of a basic hypothesis, which is that the increase in foreign development aids contributes to increasing the gross domestic product and thus increasing economic

It was found from the model that there is a statistically significant impact of foreign aids on economic growth, but on the long run, and had been also found through the analysis of the time series that the development aids to Egypt reached its maximum amount during fiscal year 2008-2009 with share 10% from GDP, due to the provision by Member States of the Development Assistance Committee of the Organization for Economic Cooperation and Development in bilateral aids in 2009 allocated to African countries, as well as the highest share submitted to Egypt from the Arab Aid Council with share 26% followed by Iraq within the period 1990-2005.

Where the research paper found the positive impact of official development aids on growth rates, but under the condition of the commitment of the donor countries to provide aids in a serious manner, as well as the need to activate political, economic and institutional reforms to benefit from this funding.

Keywords:

ODA: Official Development Aids

OECD: Official Development Assistance on Economic

GR: Growth Rate

FDI: Foreign Direct Investment

PR: Personal Remittances

المقدمة

شهد عالمنا المعاصر، أحداثًا متسارعه أحدثت تحولات جذرية فى الوضع العالمى ككل، ووضعت الشعوب والحكومات والمنظمات الدولية أمام متطلبات وتحديات جديده، من أجل البحث عن سبل مختلفه لمواجهة الأزمات وسد الإحتياجات ومواجهة التحديات. ومع هذه الأحداث المتسارعه تُفاجئنا بعض الاقتصاديات بمعدلات نمو متسارعه بانفتاحًا أكثر على الاقتصاد العالمى، مستفيده من تدفقات المعرفه واتساع الأسواق العالمية المنفتحه.

أصبحت المساعدات الإنمائية الرسمية في الوقت الحاضر أحد أهم المصادر الهامة التي تعتمد عليها الدول من مختلف مستويات الدخل في تمويل أنشطتها المختلفة، فالمعونات والمنح المقدمة من الدول الميسرة والغنية إلى الدول ذوات مستويات الدخل المتدنية تمثل لاقتصاداتها أهمية بالغة من حيث تنميتها وتطوير بنيتها واقتصادها في شتى القطاعات الخدمية والإنتاجية، حيث يمكن للمساعدات الخارجية أن تلعب دوراً هاماً وحيوياً في تحقيق أهداف التنمية
بالإضافة إلى ذلك، تعتمد كفاءة نظام المساعدات على جودة نمط المساعدات الخارجية وجدية الدول المانحه والمتلقية فى تخصيص المساعدات .

ساد بين الاقتصاديين جدال واسع لا زال قائمًا ما بين من يؤيد استمرار المساعدات وبين من ينادى بإلغائها، ونتيجة لهذه المطالبات، ظهرت الحاجه إلى دراسة لتلك الآثار على مصر، وخاصة أن مصر تطبق برنامج للإصلاح نحو اقتصاد السوق الحر، وقد وصلت مصر على قدر كبير من المساعدات الخارجية مقارنة بالدول النامية الأخرى، حيث ساعد المانحون الدوليون مصر في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP) لتعزيز القطاع الخاص وزيادة النمو الاقتصادي.

اهتم الاقتصاديون بدراسة علاقة التمويل الخارجي مع النمو الاقتصادى باستخدام العديد من النماذج والمعايير لحل الجدال القائم فى الدراسات التطبيقية، حول أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادى بالإيجاب أو بالسلب.

ومن هنا تأتى أهمية البحث في تحليل اتجاه ونمط تدفق المساعدات الإنمائية في مصر وتقييم تأثير المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادى بمصر بالاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية، حيث تستمد هذه الورقة أهميتها من أهمية ودور المنح والمساعدات الإنمائية فى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى وذلك من خلال دراسة تطور نسبة هذه المعدلات من الناتج المحلى الإجمالى.

1. هدف/ أهداف البحث

يتمثل الهدف من البحث فى قياس وزن تأثير المساعدات الإنمائية الرسمية مقارنة بمصادر التمويل الدولى الأخرى محل الدراسه مثل الاستمار الاجنبي المباشر وتحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادى لمصر خلال الفترة (1991–2019) من خلال دراسة تحليل دقيق للبيانات محل البحث.

تبرز أهداف البحث من خلال الاعتبارات التالية:

- تحليل الاتجاه وتكوين النمط المتغير لتدفق المساعدات الإنمائية فى جمهورية مصر العربية.
- دراسة أثر المساعدات الإنمائية على النمو الاقتصادى فى مصر بالإستعانه ببعض المؤشرات الاقتصادية.
- اقتراح الآليات الاقتصادية لتحسين فعالية المساعدات الخارجية.

2. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في مساعدة متخذ القرار فى الوقوف على الموقف الراهن للمساعدات الإنمائية فى مصر ودورها فى تحقيق النمو الاقتصادى حتى يتمكن متخذو القرار من صنع السياسات العامه من أجل تعزيز الأداء التنموى الذى من أجله يتم تقديم المساعدات والمعونات بوصفها أحد مكونات الموارد المتاحة التى تلتزم الحكومه باستخدامها الاستخدام الأمثل لتحسين مستوى معيشة الفرد فى المجتمع المصرى.

3. فروض أو تساؤلات البحث

يناقش هذا البحث قضية المساعدات الإنمائية الأجنبية والأهداف الإستراتيجية التي تقف وراءها فمع اتساع خارطة الجهات المانحة وزيادة أنشطتها المختلفة، يفضل دراسة الفرضيات التالية

- توجد علاقه لها تأثير إيجابي للمساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادى
- توجد علاقه لها تأثير إيجابي للأستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادى
- لاتوجد علاقه بين تحويلات العاملين بالخارج وتدفقات رأس المال والنمو الاقتصادى

ففي العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، تمّ بحث – وبعمق – هذه التساؤلات من خلفيات نظرية متعددة، وتمّ تقديم العديد من دراسات الحالة في أماكن متفرقة من العالم، ولكن لا يوجد اتفاق حول ما إذا كان هناك علاقه سببية مؤثره للمساعدات الإنمائية على النموالاقتصادى أم سببا فى تراجعه.

4. حدود البحث

يقتصر هذا البحث على تطور المساعدات الإنمائية الرسمية إلى مصر خلال الفترة 1991-2019 والمقدمه من منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية OECD، كجزء رئيسي فعال فى إجمالى المساعدات الخارجية المُقدمه من المجتمع الدولى وذلك لصعوبة الفصل بين المنح Grants والقروض Loans وتحليل تطورهما.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفى التحليلي والمنهج الكمى اعتمادا على استخدام نموذج قياسي لقياس قياس وزن تأثير المساعدات الإنمائية الرسمية مقارنة بمصادر التمويل الدولى الأخرى محل الدراسه مثل الاستثمار الاجنبي المباشر وتحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادى لمصر خلال الفترة (1991-2019) ، من خلال تحليل لقواعد بيانات كل من منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية OECD والبنك الدولى، إضافة إلى مراجعة الأدبيات والدراسات المتعلقة بالمساعدات الخارجية وأثرها على بعض الدول النامية.

5. الدراسات السابقة

تم الاطلاع على عدد من الدراسات التطبيقية السابقة التى استهدفت قياس أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادى سواء التى أجريت على مصر أو الدول النامية، بهدف إستكشاف أهم المتغيرات المفسره (متغيرات التمويل) وكذلك منهجية وطرق التقدير التى استخدمتها هذه الدراسات وتمثلت أهم هذه الدراسات فيما يلي:

هدفت دراسة Naseem H.Abu Jamie[1] (1991)، بشكل أساسي إلى اختبار نسبة النمو لبعض الدول التي تستلم مساعدات الخارجية وتحديد الصفات المشتركة بينها، ووضعها في مجموعات وفقاً لنوع المساعدات التي يتم تلقيها ومستواها التنموي، بالإضافة إلى تحديد العوامل الحاسمة التي تعزز النسب العالية من النمو كنتيجة للمساعدات، مع إلقاء الضوء على آثار المساعدات الخارجية على التنمية والقيود التي تحد من النمو في الدول المتلقية للمساعدات الخارجية.

وأكدت الدراسه التي أجريت على مجموعة دول متلقية للمساعدات – بعد أن تم تصنيف تلك الدول على أساس نصيب الفرد من الدخل إلى أربع مجموعات مختلفة – على أن معدل المؤشرات الاقتصادية الكلية لتلك الدول يشير إلى أن الدول المنخفضة في نصيب الفرد من الدخل كانت تنمو بمعدلات نمو سريعة، بينما كانت الدول الأخرى تنمو وفق معدل بطيء.

أما عن تأثير المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية؛ فقد توصّلت الدراسه إلى أن هناك ارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والمساعدات الخارجية خلال فترة السبعينات، في حين أن هذا الارتباط لم يكن موجوداً خلال فترة الثمانينات، كما وجدت الدراسه أن هناك دولاً اعتمدت على المساعدات الخارجية بلا ضرورة مثل الهند، ودول أخرى تمكنت من تحقيق نسبة نمو دون مساعدة خارجية مثل سنغافورة، ودول لم تستطع إحراز أي تقدم بدون مساعدات خارجية مثل إسرائيل، وأضافت الدراسه بأن هناك تأثيرات مختلفة للمساعدات الخارجية على المؤشرات الاقتصادية للدول المدروسة تختلف من فترة لأخرى.

قامت دراسة Hansen and Trap [2] (2000)، في البحث في تأثير المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي مع أخذ مؤشرات السياسات الداخلية بعين الاعتبار، وأضافت الدراسه بأنه وعلى الرغم من أن النماذج التجريبية الحديثة تجاوزت نماذج هارود – دومار، إلا أن المساعدات لازالت تؤثر على النمو من خلال تراكم رأس المال. ولتحليل ما إذا كانت المساعدات تعمل من خلال ربط الاستثمار؛ فإنه من الضروري أن نظهر بأن الاستثمار يؤثر على النمو، وأن المساعدات تؤثر على الاستثمار، وإذا كانت المساعدات تؤثر على النمو وكان ذلك مشروطاً بنسبة استثمار معينة ومستوى ثابت من رأس المال البشري؛ فإن المساعدات تعمل من خلال قنوات تؤثر بدورها على إنتاجية عوامل الإنتاج. وقد توصلت الدراسه إلى نتيجة مفادها أن المساعدات الخارجية تزيد النمو، وأن هذه النتيجة ليست مشروطة بمؤشر سياسة معينة، وأكدت على أن المساعدات تؤثر على النمو عن طريق الاستثمار، وأظهرت بأن هذا الأثر قوي وفعال.

[1] Naseem H.Abu Jamie,(1991) Doctoral Dissertation, External Aids and Economic Development of selected Developing Countries

[2] Henrik Hansen and Finn Trap, (2000) Aids and Growth Regressions, CREDIT Research Paper, No. 00/7

أوضحت هذه دراسة Brunside and Dollar[1] (2000)، بإستخدام نموذج الإنحدار بأن المساعدات الخارجية لها تأثير إيجابي على النمو في الدول النامية في حال إتباع سياسات مالية ونقدية وتجارية جيدة، ووجدت أيضاً بأن ذلك التأثير يكون ضئيلاً في حال عدم توفر تلك السياسات الرشيدة .وقد اشتمل نموذج هذه الدراسه على مؤشرات السياسة الاقتصادية داخل الدولة – مثل التضخم والانفتاح وفائض الميزانية العمومية وغيرها– وبحثت في تأثير تلك العوامل مجتمعة على الناتج المحلي الإجمالي.

هدفت دراسة Burke and Fredoun [2] (2006)، إلى إلقاء الضوء على دور المساعدات الإنمائية الرسمية على دول جنوب شرق آسيا الثلاثة وهي الفلبين واندونيسيا وتايلاند، واستخدم الباحثان البيانات في النموذج بشكل سلسة زمنية، واعتمدت الدراسه على الانحدار المتعدد لمعادلتين، اختصت الأولى منهما بدراسة النمو الاقتصادي من خلال نسبة النمو في الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي، واعتبار كلاً من الادخار ورأس المال، ونمو كلاً من عنصر العمل وقيمة الصادرات السنوية الحقيقية، والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة.

وذكرت الدراسه بأن هناك أسباب قوية أدت إلى إضافة نمو قيمة الصادرات الحقيقية، وهي أن قطاع التصدير يعتبر أكثر كفاءة من القطاعات الأخرى، وهو يزيد الإنتاجية من خلال التخصص والذي يزيد بدوره الميزة التنافسية، بالإضافة إلى أنه يزيد مستويات العمل ورأس المال، ويسهم في توفير النقد الأجنبي والتكنولوجيا، ويزيد من مستويات الادخار المحلي.

أما معادلة الانحدار الثانية؛ فقد اهتمت بدراسة الادخار المحلي كمتغير تابع، واعتماد كل من الادخار في العام السابق، ونسبة النمو في الناتج المحلي، ونمو قيمة الصادرات، والمساعدات الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقله وقامت الدراسه بدمج المعادلتين معاً، وتوصلت إلى نتائج مفادها أنه لا يوجد ما يكفي من الأدلة للاستنتاج بأن المساعدات كان لها تأثير كبير على معدلات النمو في تايلاند واندونيسيا والفلبين، وأن المساعدات لم تزد المدخرات المحلية، وأن هناك أثر للاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في زيادة النمو الاقتصادي.

أحتوت دراسة Conchesta Nestory Kabete[3] (2008)، على نموذجين، الأول منهما هو GUPTA AND ISLAM MODEL الذي ذكر أن أثر الادخار المحلي على النمو مهم للغاية، وأن تأثير المساعدات مهم وإيجابي، وأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر غير مهم من الناحية الإحصائية، وكان الاستنتاج العام لهذا النموذج هو أن التكوين الرأسمالى الإجمالي ورأس المال الأجنبي هما أحد المحددات الرئيسية للنمو في الدول النامية. وقد توصلت الدراسه إلى تلك النتائج من خلال معادلة انحدار متعدد اعتُمد فيها الناتج القومي كمتغير تابع، وكلا من الادخار المحلي وجميع تدفقا ترأس المال الأجنبي من المساعدات الخارجية والاستثمارالاجنبي المباشر وغيرها والتدفقات الرأسمالية الأخرى ونمو القوى العاملة كمتغيرات مستقلة ضمن المعادلة المذكورة لقياس العلاقة بين النمو كما ذكرت نفس الدراسه نموذج PAUL MOSLEY'S MODEL لقياس العلاقه بين النمو الاقتصادى والمساعدات الخارجية حيث

[1] Craig Burnside and David Dollar(2000), Aid, Policies, and Growth, The American Economic Review
[2] Burke, Paul J. and Ahmadi-Esfahani (2006), A study of South East Asia,Journal of Asian Economics 17(2) , pages 350–362
[3] Conchesta Nestory Kabete(2008),Foreign Aids and Economic Growth, The case of Tanzania, in partial fulfilment of the requirements for obtaining the degree of masters of arts in development studies

استخدم MOSLEY بيانات مقطعيه وجعل المقارنات تتم عبر الزمن، وأجريت الدراسه على 80 دوله، ووجدت الدراسه أن هناك ارتباط ضعيف بين تدفقات المساعدات ونسب النمو الاقتصادى وقد نسب ذلك إلى التأثيرات على النمو الناجمة عن أشياء أخرى غير المساعدات، وإلى الاختلافات بين الدول التي يتم فيها التعامل مع تلك المساعدات.

ووجدت الدراسه أن التأثيرات الناجمة عن عوامل غير المساعدات على نسبة النمو في فترة السبعينات كانت هامة في جميع عينات دول العالم الثالث مثل الادخار، ونسبة النمو في قيم الصادرات كما ذكرت الدراسه حاجة البلدان النامية لزيادة معدلات الادخار، ومعدلات الصادرات بهدف زيادة الموارد اللازمة للاستثمارات، ولكن الحقيقة تقول بأن هناك معدلات ادخار واستثمار متدنّية في تلك الدول مما جعلها تعتمد على المساعدات الخارجية لعقود طويلة.

وقد وضحت النتائج أن المساعدات لها تأثير سلبي وهام على نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الادخار المحلي له تأثير إيجابي على النمو على الرغم من أنه غير هام، وهو ما يمكن حدوثه بسبب سلبية الادخار المحلي في بعض السنوات، وهو ما يعني أيضا أن المساعدات قد وجهت نحو الاستهلاك ولم توجه نحو الادخار أو الاستثمار، كما أن خدمة الدين لها تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يقودنا إلى حقيقة أن المساعدات استخدمت لخدمة الدين الرئيسي وفوائده، وأن القليل من تلك المساعدات وجه نحو الاستثمار، كما أوضحت النتائج أن نمو الصادرات له تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي

وتوصلت دراسة[1] Pradhan Gyan (2008)،إلى نفس نتيجة الدراسة السابقة مباشرة، باستخدام نموذج قياسى يعتمد على أسلوب البيانات التتبعية Panel Data (Fixed Effect Model) لحوالى 39 دولة نامية للفترة (1980-2004)، لعدد من المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادى مثل التحويلات، والتكوين الرأسمالى الثابت والانفتاح التجارى والنظام السياسى (الممارسات الديمقراطيه وغير الديمقراطيه) وأظهرت النتائج باستخدام طريقة الأثر الثابت Fixed Effectأن جميع المتغيرات المفسرة تأثيرها معنوى على النمو الاقتصادي تلك الدول باستثناء المتغير عن النظام السياسى الديمقراطي في بعض الدول ايجابياً على النمو الاقتصادى فى تلك الدول.

استخدم دراسه أجراها [2] Dimitrios Asteriou (2009)، طريقة الإنحدار الذاتي الموزعه على نهج ARDL للتحقيق في العلاقه طويلة المدى بين المساعدات الخارجية والنمو الإقتصادى بإستخدام خمسة بلدان من جنوب آسيا للفترة بين 1975-2002، حيث أوضحت الدراسه العلاقه الإيجابية طويلة الأمد بين المعونات ونمو الناتج المحلى الإجمالى.

ركزت دراسة [3] Minoiu and G.Reddy (2009)، على نوع المساعدات الخارجية من حيث كون نوعها تنموية أو غير تنموية، ووجدت الدراسه أن المساعدات التنموية – على عكس تلك الغير تنموية – لها تأثير إيجابي وقوي على النمو، وفي الإنحدارات عبر الدول المختلفة، توصلت الدراسه إلى أن الزيادة في متوسط المساعدات الثنائية من الدول

[1] PradhanGyan, K.P. Upadhyaya, and MuktiP.Upadhyaya (2008), Remittances and economic growth in developing countries, The European Journal of Development Research,20:3,497 — 506, DOI: 10.1080/09578810802246285,.

2 Dimitrios Asteriou,(2009), Foreign aids and economic growth: New evidence from a panel data approach for five South Asian countries, Journal of Policy Modeling Volume 31, Issue 1, January–February, Pages 155-161

[3] Camelia Minoiu and Sanjay G. Reddy(2009), Development Aids and Economic Growth: A Positive Long-Run Relation,IMF Working Paper, WP/09/118

الإسكندنافية بنقطة مئوية 1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1960حتى 1990 ترتبط بزيادة قدرها 1,2إلى % 1,3 مع نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الزيادة في متوسط المساعدات الثنائية من الدول ذات التصنيف المرتفع طبقاً لمؤشر لجنة المساعدات التنموية بنقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي الإجمالي ترتبط مع نصيب فرد أعلى من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار% 0,2 ، وتتفق هذه النتيجة مع وجهة النظر القائلة بأن المساعدات قد تدعم الاستثمارات في البنية التحتية، والتطوير التنظيمي، والقدرات البشرية، والتي لا تؤتي ثمارها إلا بعد فترات طويلة.

قدمت دراسة Quibria &Ahmed[1] (2010)، مراجعه نقدية لفعالية المساعدات الخارجية في بنغلاديش، المقدمه من كبار المانحين هم البنك الدولى، بنك التنمية الآسيوي ADB واليابان باستخدام منهج التثليث النوعى القائم على الأحكام الشخصية للمانحين، وتم التوصل إلى وجود فاعلية للمساعدات الخارجية المقدمه لبنجلاديش خاصة في الفترة من 2000–2008 نتيجة إلى حسن استخدام هذه المساعدات في القطاعات الإنتاجية، وأن اهم الأسباب المعيقه للنمو الاقتصادى وتحقيق التنمية المستدامه في بنغلاديش هو ضعف البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الصراعات السياسية.

هدفت دراسة Javid and Qayyum [2] (2011)، إلى التحقيق في تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في باكستان من خلال البحث في السياسات الاقتصادية الكلية ودمجها في معادلة انحدار متعدد استخدم فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع لقياس النمو، والمساعدات والتضخم وعجز الموازنة والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة.

وكانت النتيجة الرئيسية أن المساعدات أثرت إيجاباً على النمو في باكستان مع اشتراط وجود السياسات الكلية الجيدة، وقياساً على النتائج التجريبية السابقة؛ فإن هناك علاقة سلبية بين المساعدات والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، لكن التفاعل بين المساعدات والسياسة الاقتصادية أعطى نتيجة هامة وإيجابية على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وهناك نتائج أخرى هامة تقول بأنه عند وضع نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي في معادلة النمو؛ فإنها تحدث معاملاً إيجابياً غير هام في المدى الطويل، ومعامل سلبي وضعيف وهام في المدى القصير، وعند إضافة نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي مضروبة في السياسة المتبعة؛ فإن المساعدات تحقق معاملاً صفرياً على المدى الطويل، وأن التفاعل بين المساعدات والسياسة المتبعة لها معامل إيجابي وهام في كل من المدى الطويل والقصير، وهناك نتائج مشابهة تظهر عند تقسيم المساعدات إلى ثنائية ومتعددة الأطراف، كما أشارت النتائج إلى أن انخفاض معدلات التضخم والانفتاح التجاري وانخفاض العجز في الميزانية هي أمور حاسمة لفعالية المعونة، وهناك حاجة ضرورية لتنفيذ تدابير السياسة العامة المناسبة من أجل تحقيق الأثر الإيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال السيطرة على تلك الأمور بما يخدم فعالية المعونة.

[1] Quibria &Ahmed (2014), Aids Effectiveness in Bangladesh Development with Governance Challenges, [Revised version to be published in: Mak Arvin and Byron Lew, Eds. The Handbook on the Economics of Foreign Aids, Edward Elgar Publish

[2] Muhammad Javid and Abdul Qayyum(2011), Foreign Aids and Growth Nexus in Pakistan: The Role of Macroeconomic Policies, PIDE Working Papers: 72

قامت دراسة Ismail & Adegbemi [1] (2012)، بتحليل تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادى في نيجيريا خلال الفترة 1970–2010 اعتمادا على التحليل التجريبي للنمذجه النيو كلاسيكية ودمج العديد من من الإجراءات والتقنيات التحليل والتقدير الحديثة، حيث بينت النتائج أن تدفقات المساعدات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادى في نيجيريا، بسبب زيادة الاستثمار المحلى استجابة لتدفقات المساعدات الخارجية وليس النمو السكانى في نيجيريا، كما اكدت الدراسه على تكون الحكومات المانحه على دراية بالأوضاع السياسية في البلدان المستفيده.

بينما قام Rifat Baris Tekin [2] (2012)، بالتحقيق في العلاقات السببية بين المساعدات الخارجية والإنفتاح التجارى والنمو الاقتصادى في البلدان الإفريقية الأقل نموا للفترة ما بين 1970 و2010، واستخدم مقدر الإنحدار (SUR) وأظهرت نتائج الدراسه القليل من الأدله على وجود أي علاقه سببيه بين المساعدات الأجنبية والنمو الاقتصادى

أما دراسة ManelleLahdhiri and Mohamed Amine[3] (2012)، فاستهدفت قياس فعالية مصادر التمويل الخارجية على النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 13 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستخدمت نموذج Panel Data (Fixed effect Model) اعتماداً على بيانات سنوية 1990–2010، لأهم مصادر التمويل الخارجي وهى (تحويلات العاملين بالخارج، وصافى الاستثمار الأجنبى المباشر، وصافى المساعدات الإنمائية الرسمية)، بالإضافة إلى بعض مصادر النمو التقليديه مثل التكوين الرأسمالى الثابت، ومعدل التبادل التجارى، ومعدل الالتحاق بالمدارس الثانوية(للتعبير عن رأس المال البشري) وخلصت الدراسة إلى أن جميع مصادر التمويل الخارجي ومصادر النمو التقليدية لها تأثير معنوى موجب على النمو الاقتصادى في تلك الدول باستثناء المساعدات الإنمائية الرسمية جاء تأثيرها غير معنوى على النمو الاقتصادى وبإشارة موجبة.

وجدت دراسة Hoda Abd El Hamid Ali [4] (2013)، تأثيرًا سلبيًا للمساعدات الخارجيه على النمو الاقتصادى على المدى الطويل والقصير في مصر، وان هناك جدلًا مستمرًا ومتزايد حول فعالية المساعدات الخارجية خاصة في مصر من خلال Johansen Cointegration و(Vector Error Correction Model (VECM ، وقد اقترحت الدراسة أن مصر يجب أن تعتمد على الموارد الأصلية لتعزيز التنمية والاعتماد على العوامل الخارجية الأخرى دون المساعدات الخارجية.

---

[1] Ismail Fasanya, Adegbemi B.O.Onakoya(2012), Does Foreign aids accelerate economic growth? An empirical analysis for Nigeria, International Journal of Economics and Financial Issues 2(4):423-431

[2] Rifat Baris Tekin, (2012) ,Development aids openness to trade and economic growth in least developed countries: bootstrap panel Granger causality analysis, Procedia - Social and Behavioral Sciences 62 pp: 716 – 721

[3] ManelleLahdhiri and Mohamed Amine (2012), The Effectiveness of External Financing Sources on Economic Growth case of the developing countries of the MENA Region, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, VOL 3, NO 9.

[4] Hoda Abd El Hamid Ali (2013), Foreign Aids and Economic Growth in Egypt: A Co integration Analysis, International Journal of Economics and Financial Issues,Vol. 3, No. 3, , pp.743-751

كما اهتمت دراسة [1] Stella Mbah & Amassoma (2014)، بتقييم أثر المساعدات الخارجية المقدمة لنيجيريا خلال الفترة 1981–2012 بحكم أنها أفقر دول العالم وتتلقى قدر كبير من المساعدات الخارجية على الرغم من مواردها الطبيعية والبشرية الوفيره، فقد قامت الدراسة بإستخدام القياس الاقتصادى اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية Least Square، واختبار Johansen Cointegration بإستخدام بيانات تمتد من 1981 إلى 2012، وأظهرت النتائج وجود علاقه سلبية وغير مهمه بين المساعدات الخارجية والناتج المحلى الإجمالى GDP، حيث اقترحت الدراسه تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسسية التي من شأنها معالجة مشكلة الفساد في نيجيريا.

استعان[2] R.Pradhan and Mak Arvin (2015)، بنموذج تصحيح خطأ Vector Error Correction Model VECM للفترة من 1961–2012 للتحقق من العلاقة السببية بين النمو الاقتصادى الأجنبي ومتغيرات المساعدات التنموية الأخرى وتبين وجود علاقه سببية بين المساعدات الخارجية والاقتصادية على المدى الطويل

هدفت دراسة حديثة أجراها [3] Joseph Ato Forson (2015)، بتحليل العلاقة السببية بين تدفقات مساعدات الاتحاد الأوروبي والنمو الاقتصادي في غانا خلال الفترة 1970–2013 تم اختبار سببية جرانجر باستخدام Vector Error نموذج التصحيح (VECM) ووجد دليلًا على وجود علاقة سببية مستقلة قصيرة المدى بين المتغيرين ومع ذلك ، تم اكتشاف علاقة سببية أحادية الاتجاه طويلة المدى بين تدفقات مساعدات الاتحاد الأوروبي إلى نمو الناتج المحلى الإجمالى.

وذهبت دراسة [4] Paul Appiah konadu (2016)، لقياس أثر المساعدات الخارجيه على النمو الاقتصادى في دولة غانا، باستخدام نموذج التكامل المتناظر ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) واعتمدت على بيانات سنوية للفترة 2012–1972 وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرين (المساعدات الاقتصادية والنمو الاقتصادي وتم التأكيد على هذه النتيجة عن طريق نموذج تصحيح الخطأ، الا ان المساعدات الخارجية تؤثر بشكل سلبي (ومعنوي إحصائيا) على النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة توجيه هذه المساعدات إلى تكوين رأس المال لتحقيق أهداف إيجابية لهذه المساعدات

كما استخدمت دراسة [5] Muhammad Luqman & Mirajjul Haq (2016)، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "Autoregressive Distributed lags Model"(ARDL) بالاعتماد على بيانات سنوية لفترة

[1] Mbah Stella A, Umunna Godwin, Agu Osmond C, (2016) Impact of External Debt on Economic Growth in Nigeria: An ARDL Bound Testing Approach, Department of Economics and Development Studies, Federal University, Oye- Ekiti, Ekiti State. Nigeria

[2] R.Pradhan and Mak Arvin(2015), Foreign aids,economic growth,FDI and trade openness in lower middle income countries: A dynamic panel data analysis.

[3] Joseph Ato Forson ,(2015) ,Corruption, EU Aids Inflows and Economic Growth in Ghana: Co integration and Causality Analysis,Managing Intellectual Capital and Innovation for Sustainable and Inclusive Society Conference 27-29 May 2015 ,Bari ,Italy

4 Paul Appiah konadu(2016), The effect of Foreign Aids on Economic Growth in Ghana African Journal of Economic Review,vol 4(2)

5 Muhammad Luqman & MirajulHaq(, 2016), —Contribution of workers' remittances to economic growth in Pakistan‖: exploring the role of financial sector development, Migration and Development, Vol. 5, No. 1, 37–54, DOI: 10.1080/21632324.1038009.

(1972-2011) لعدد من المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي في دولة باكستان، وتوصلت إلى أن كل من تحويلات بالخارج، والتكوين الرأسمالى الثابت، والانفتاح التجارى ونسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية (للتعبير عن رأس المال البشري)، له تأثير معنوي موجب على النمو الاقتصادي في باكستان، وأن تطوير القطاع المالي يزيد من تدفق تحويلات العاملين بالخارج وبالتالي تزيد من مساهمته في النمو الاقتصادي.

كما توصلت دراسة [1] Kapingura Mingiri (2016)، إلى نفس نتائج الدراسة السابقة وباستخدام نفس النموذج، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1980-2009) لحوالى 15 دولة إفريقية منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC، حيث خلصت إلى أن التدفقات المصرفية عبر الحدود Cross Bank Flows CBF والمساعدات الإنمائية الرسمية لها تأثير معنوى موجب على النمو الاقتصادى في المنطقة ، وأوصت بأن تحسين الهياكل المؤسسية الجيدة ضرورية لتعزيز النمو الاقتصادى للبلدان النامية.

كما استخدم [2] Saki Bin Amin (2017)، نفس النهج لإجراء جرانجر اختبار السببية بين النمو الاقتصادي والمساعدات الخارجية والمتغيرات الأخرى باستخدام البيانات لبنغلاديش للفترة من 1980 إلى 2013. ولم تجد الدراسة أي دليل إحصائي للعلاقة السببية قصيرة المدى بين النمو الاقتصادي والمساعدات الخارجية، ولكنها وجدت أدلة على أنه على المدى الطويل، كانت السببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى المساعدات الخارجية

أما دراسة [3] Sultanzzaman Md Reza (2018)، واعتمدت على بيانات سنوية لفترة (1990-2015) لعدد من المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادى مثل صافى الاستثمار الأجنى المباشر، والواردات والصادرات السلعية والخدمية،ومعدل التضخم، وسعر الصرف الرسمى خضعت الدراسة إلى وجود علاقه توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع معدل النمو الاقتصادي، وعدم وجود هذه العلاقه في الأجل القصير باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر جاء تأثيره معنوى وموجب على النمو الاقتصادى فى الأجلين القصير والطويل.

كما اعتمدت دراسة [4] Thian &Evan (2018) ، على البحث بشكل تجريبي في دور وتأثير المساعدات الخارجية (ODA) على الناتج المحلى الإجمالى كمؤشر للنمو الاقتصادى باستخدام 95 دولة نامية كعينه خلال الفترة 1960-2015 حيث تم ادراج الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو السكانى كمتغيرات مستقله، وقد اشارت النتائج إلى التأثير السلبي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادى على هذه البلدان خلال الفترة محل الدراسة على مدار فترة من الزمن ثم التأثير الإيجابي، بعدها التأثير السلبي، حيث أشارت الدراسه إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والرأس المال الثابت يعدان من العوامل المحدده الأكثر أهمية للناتج المحلى الإجمالى.

[1] Kapingura Forget Mingiri (2016), The Relationship between External Financial Flows and Economic Growth in the Southern African Development Community (SADC): The Role of Institutions,Journal of Economics and Behavioral Studies (ISSN: 2220-6140) ,Vol. 8, No. 1, pages 87-103.

[2] Saki Bin Amin,(2017), An Empirical Analysis of Multivariate Causality Between Electricity Consumption, Economic Growth And Foreign Aid, The Journal of Developing Areas,Volume 51, No2

[3] SultanuzzamanMd Reza(2018), The impact of foreign direct investment inflows on economic growth: evidence from Bangladesh, Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR), Vol. 12 Issue 2

[4] Thian &Evan,(2018) Does foreign aid contributes to or impeded economic growth. Journal of International Studies, 11(3), pages21-30

كما توصلت دراسة [1] **أحمد رشاد الشربيني واخرون** (2019)، بإستخدام أسلوب تحليل البيانات التتبعية Panel Data وهو نموذج يجمع بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعيه معا Pooled Time Series–Cross Section Analysis على عينه تتكون من 16 دولة نامية خلال الفترة (2000–2017) وكانت أبرز النتائج أن كل من تحويلات العاملين المصريين من الخارج وصافى المساعدات الإنمائية الرسمية ورصيد الدين الخارجي لها تأثير سلبي (معنوى) على النمو الاقتصادى بينما كان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الذى له آثرا إيجابيا على النمو الاقتصادى (في الناتج المحلى الإجمالى)

6. الإضافه المتوقعه للبحث

يأتى هذا البحث بهدف الإلمام بمختلف جوانب تطور المساعدات الإنمائية لمصر وتحليل لأبعاده خلال السنوات الأخيرة حيث يتضمن هذا البحث عرضاً لتحليل البيانات السلسله الزمنية الطويله، لأهم مصادر التمويل الخارجي بإستخدام نموذج اقتصاد قياسي، والوقوف على متغيرات البحث وذلك بصياغة اختبار فرضية أساسية وهي أن زيادة المساعدات الخارجية الإنمائية تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

ولاختبار هذه الفرضية ستقوم الباحثة بإستخدام نموذج قياسي لتقييم أثر المساعدات الخارجية الإنمائية على النمو الاقتصادي.

1. الإطار المفاهيمي

(1–1) مفهوم المساعدات الإنمائية

[1] أحمد رشاد الشربيني(2019) قياس أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر وبعض الدول النامية خلال الفترة (2000-2017)، فى منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 306، معهد التخطيط القومى، القاهره

عرفت لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية– المساعدة الانمائية الرسمية – بأنها " التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة، وفي حالة القرض فإنه يجب أن يكون ما لا يقل عن% 25 من قيمة القرض عباره عن منحة، وتشمل تلك المساعدات أيضاً برامج التنمية السياسية والإنسانية والإعفاء من الديون، هذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المعونة العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها [1]

لقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى القول بأنه لا يمكن اعتبار المساعدات العسكرية ضمن المساعدات الخارجية إلا في حالتين :الأولى أن تكون تلك المساعدات لازمة لتوفير الأمن والاستقرار بهدف دفع عجلة التنمية، والثانية أنها توفر على ميزانية الدولة الممنوحة المبالغ اللازمة للتسليح والدفاع مما تجعلها توجه مواردها نحو الاستخدامات الأخرى المنتجة في المجالين الاقتصادي أو الاجتماعي

(1–2) مفهوم النمو الاقتصادى

النمو الاقتصادى هو حدوث زياده في إجمالى الناتج المحلى الإجمالى أو إجمالى الدخل القومى، الأمر الذى يؤدى تحقيق زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقي مع مرور الزمن[2].
يعرف النمو الاقتصادى أيضا بأنه الزياده المضطرده طويلة الأجل فى نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبذلك حتى لا تكون :

الزيادة مضطرده: وبذلك فإن الزياده الدورية الناتجه عن ظروف معينه لا تعتبر نموًا اقتصادياً.

الزياده حقيقية وليست نقدية: وحتى تكون الزياده حقيقية يجب أن نستبعد التضخم

(1–3) منهج الفجوه بين الإدخار والاستثمار لهارود دومار

يعتمد منهج الفجوه بين المدخرات والاستثمار على نماذج النمو لهارود ودومار، والذى يعد من اكثر النماذج اتساقاً وشيوعاً ، تم تطويره في الأربعينات ، ويرتبط باسمي البريطاني روي هارود والامريكي إيفري دومار ، ويركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد ، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو ، ويفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي ، لتعرف هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال الى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال ...
فنموذج هارولد ودومار يبين ان تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار ، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو ، وأساس النمو ان رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو ، وهو

[1] همام وائل محمد أبو شعبان(2016) **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادى** ، الجامعه الإسلاميه غزه شئون البحث والدراسات العليا، ص 33

[2] محى الدين حمدانى (2008) حدود التنمية المستدامه فى الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل،أطروحه مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعه الجزائر ، صفحه 3

يعتمد على مدخرات الافراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة ، اما عن نسبة رأس المال الى الناتج . اي معامل رأس المال . فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار او رأس المال [1] ، ويمكن التعبير عن نسبة (رأس المال/الناتج) كنسبة متوسطة أو كنسبة حدية، فالنسبة المتوسطة (لرأس المال/الناتج) :تعبر عن العلاقة بين مخزون رأس المال الفعلي وبين إجمالي تدفق الناتج الجاري خلال فترة زمنية محددة، ويمكن حسابه عن طريق قسمة ما تم استثماره) التكوين الرأسمالي الثابت (على إجمالي ما تم إنتاجه معبراً عنه بإجمالي الدخل خلال فترة زمنية محددة.

إذا كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الاوربية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق او الإقلاع الى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الامريكية . فإن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافاً كبيراً ، وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الاخيرة ويتبع خطوات نظرية مجموعة من الأفتراضات التى اسسها النموذج :

ان المدخرات المحلية (S) هى نسبة ثابتة من الدخل الوطنى (Y) [2]

$$S= SY \quad \text{----------(1)}$$

يفترض النموذج ان الأستثمار (I) هو التغيير فى اجمالى راس المال (K) والذى يستند إلى مبدأ التسارع على افتراض ان نسبة ثابتة من معدل النمو :

$$I=\blacktriangle K=K(Y-Y_{t-1}) \text{----------(2)}$$

$$I=\blacktriangle K= k\blacktriangle Y \text{----------(3)} \qquad \{(Y-Y_{t-1})=\blacktriangle Y\}$$

هنا تشير (K) إلى الحصة التمويلية المتزايدة للانتاج و ▲ تظهر تغييرا فى المتغير ، بقسمة المعادلة (3) على (Y) باستبدال ▲K ب I، يمكننا اعادة كتابة المعادلة (4) كما يلى : –

$$I/Y= K(\blacktriangle Y/Y) \text{----------(4)}$$

نستبدل مره اخرى (▲Y / Y) ب G معدل نمو الناتج فى المعادلة (5) ، تصبح المعادلة كما يلى : –

$$G= (I/Y)\ (I/K) \text{----------(5)}$$

واستناداً إلى الافتراض بان وظيفة الإنتاج ثابتة بنسبة معينه وان (K) ثابتة كرأس المال، فان ندرة راس المال هى العائق الرئيسي فى طريق النمو الاقتصادي، وفقاً Rostow/ 1956 سيحقق الأستثمار قوة دفع للبلدان النامية من خلال ارتفاع معدل الأستثمار الأنتاجى نسبه من الدخل الوطنى .

(4–1) منهج الفجوه في كسب وإنفاق العملات الاجنبية [3]

[1] https://almerja.com/reading.php?idm=128607

[2] امجله الدراسات المالية والمحاسبة الأدارية | المجلد (6) ، العدد (4) –ديسمبر2019

[3] Kalpana , Sahoo (2016),Foreign Aid and Economic Development: Empirical Evidence from Select South Asian Economies (doctoral thesis- Department of Humanities and Social Sciences National Institute of Technology Rourkela), p 42

يركز منهج الفجوة بين إيرادات ونفقات العملات الأجنبية على أهمية المساعدات الخارجية لأنها تدعم ملئ احتياطات النقد الأجنبي في الاقتصاد، وتحدد احتياطات النقد الأجنبي لاى اقتصاد قدرته المالية على المشاركة في التجارة الدولية، حيث يعد الإحتياطى من النقد الأجنبي إنعكاسًا لقوة التجارة الخارجيه للدوله حيث أنها تساعد على إستيراد السلع الإستراتيجية الرئيسية وخاصة في أوقات الأزمات.

كما أنه يمكن توجيه جزء من احتياطات النقد الأجنبي في تمويل المشروعات التنموية المحلية والتي تتطلب مكون مرتفع وتُدر العائد بالعملة الأجنبية على أن تكون هذه المشروعات تخدم العملية التصديرية.

من خلال النظر في أهمية احتياطات النقد الأجنبي للاقتصادات النامية، يركز هذا المنهج على قدرة الاستيراد باعتبارها العائق الرئيسي أمام الاستثمار المحلى والنمو، وعليه إذا كان معدل التغير في قطاع التصدير يعانى من أن يكون أكبر من معدل التغير الذى يحدث في قطاع الإستيراد فإن معطيات الاقتصاد ستكون أكبر اعتمادا على الذات، ومتطلبات المساعدات الخارجية فى السنه الأولى (F_0) لسد فجوة النقد الأجنبي ستكون:

$$F_0 = M_0 - X_0 \text{----------(6)}$$

$$F_0 = Y_0\, ma - Y_0 Xa \text{----------(7)}$$

$$F_0 = Y_0\,(ma - Xa) \text{----------(8)}$$

عندما تشير Y_0 إلى الناتج الوطنى في السنه الأولى، يعكس xaو ma متوسط نسبة الاستيراد ومتوسط نسبة التصدير على التوالي خلال السنة الأولى، متطلبات المساعدات الخارجية في السنة التالية (F_1) ستكون:

$$F_1 = (Y_0 ma + Y_0 m'r) - (Y_0 xa + Y_0 x'r)$$

$$F_1 = (Y_0 ma - Y_0 xa) + (Y_0 m'r - Y_0 x'r)$$

$$F_1 = Y_0\,(ma - xa) + Y_0\,(m'r - x'r)$$

$$F_1 = F_0 + Y_0\, r\,(m' - x')$$

ملاحظة: $F_0 = Y_0\,(ma - Xa)$

حيث يمثل m' و x' نسبة الاستيراد الحدية ونسبة التصدير الحدية على التوالى و r هو المعدل النمو المستهدف، وهكذا فإن متطلبات المساعدات الخارجية في انخفاض في السنة التالية، وهو يعتمد على التأخر الخاص بها حيث x' يجب أن يكون أكبر من m' (أى $x' > m'$) ومع ذلك فإن فجوة الادخار والاستثمار وفجوة النقد الاجنبي في تحديد متطلبات استيراد رأس المال لتحقيق معدل نمو مستهدف متطابقان.

$$F = E - Y = I - S = M - X$$

حيث تشير (F) إلى استيراد صافى رأس المال و (E) يعنى إجمالي الإنفاق المحلى، (Y) الناتج المحلى و(I) يعكس الاستثمار المحلى و (S) يظهر المدخرات المحلية، (M) تمثل الواردات و(X) تمثل الصادرات. وبالتالي فإن صافى متطلبات الاستيراد الرأسمالى أو المعونات الخارجية تساوى الفجوة بين الواردات والصادرات وبين الإنفاق الاستثمارى المحلى والإدخار المحلى.

(1-5) خارطة المعونات الأنمائية الرسمية فى مصر[1]

اجرت مصر برنامج للاصلاح الأقتصادي ادى ألغاء الديون بشكل كبير من خلال نادى باريس ، الا انها مازلت بحاجة الى المزيد من المعونات من اجل تطوير قدراتها ومواردها البشرية بكفاءة لزيادة مستوى التنمية .

تلقت مصر خلال العقود الماضية قدر كبير من المساعدات الخارجية مقارنه بالبلدان النامية الأخرى ، وان بدأت المعونات الأنمائية لمصر التى يقدمها المانحون الرئيسيون فى الانخفاض خلال السنوات العشر الاخيرة.

تتمثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمفوضية الأوروبية والدول الأوروبية فى الأتحاد الأوروبي واليابان والبنك الدولى أهم الجهات الرئيسية لتنمية التنمية فى مصر واستحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما يمثل 50% من اجمالى المساعدات الأنمائية لمصر فى التسعينيات، فى حين اسهمت وكالات الأمم المتحدة بنسبة 1.3% من اجمالى المساعدات ، فى حين اسهمت الولايا ت المتحدة والأتحاد الأوروبى معاً بنحو 89% من اجمالى المساعدات لمصر .

وشهدت السنوات القليلة الأولى من القرن الحادى والعشرين انخفاضاً المعونات الأنمائية الرسمية لمصر ، نتيجة لقرار الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض مساعداتها الخارجية لمصر بنسبة 5% سنوياً من [1999-2009] نظراً لتصنيف مصر دولياً ضمنن البلدان ذات الدخل المتوسط الأقل .

وقد تلقت مصر بين عامى 2005 -2010 6.9 مليار دولار امريكى فى حين ارتفع المبلغ اعتباراً من 2011 فصاعدا إلى 11.3مليار دولار، وفى الفترة بين عامى 2005 -2008 بلغ متوسط المعونات الأنمائية الرسمية لمصر 0.9% من الدخل القومى الأجمالى فى حين انه بين عامي 2009-2013 انخفضت المعونات الأنمائية الرسمية لمصر قليلا إلى 0.8% من الدخل القومى الأجمالى وتشير الفترة ما بين 2005-2014 إلى ان اكبر المانحيين الثنائيين من حيث المساعدات هم : الأمارات العربية المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، المانيا اليابان ، فى حين كانت المعونات متعددة الأطراف تشمل البنك الدولى ، الأتحاد الأوروبى والصندوق العربى الانمائي الأقتصادى والأجتماعى .

(1-6) الإطار الدولى الحاكم للمعونات الإنمائية الرسمية[2]

[1] عبد الحميد مسعد رضوان(2019) ،الإدارة الفاعله للمعونات الإنمائية الرسيمة في مصر، مجلة البحوث والدراسات العربية،المنظمة العربية للتربية والثقافه والعلوم-معهد البحوث والدراسات العربية، ص295

[2] المرجع السابق

أهتمت المنظمات الدولية المعنيه بالتمويلات ذات الطبيعة الإنمائية بوضع أطر تنظيمية يكون من شأنها زياده العائد على الدول المتلقية تشير دراسة مؤتمر الأمم المتحده للتجارة والتنمية UNCTAD إلى وجود عدد من المحطات الرئيسية الخاصه بالأطر الدولية المتعلقة فاعلية المعونات الدولية أثرت على صياغه الرؤية العالمية المتعلقة بحوكمة المعونات الدولية وتعرض الدراسة ما يلي أهم تلك المراحل على سبيل المثال وليس الحصر:

أولا: صدور تقرير OECD بعنوان رسم شكل القرن الـ21 دور التعاون الإنمائي فى وضع مبادئ الأساسية لفاعلية المعونات عام 1996.

وقد أكد التقرير على الحاجه الملحه للتعاون الإنمائي وضرورة توفر استراتيجيات من شأنها أن تساعد على ادارة التحديات الناشئة والفرص فى القرن المقبل على الصعيد الدولى.

ويطرح التقرير عددا من التساؤلات المهمه حول مدى تأثير القرارات المتعلقه بالدعم الدولى الخاص بالتنمية فى تحديد الرؤية الشاملة المستقبلية للمجتماعت النامية، وعن ما إذا كانت المعونات الدولية يمكن أن تساعد فى إيجاد نظام عالمى مستقر، وتجنب مستقبل الصراع والفوضي، والفقر والتدمير البيئي وكيف سيتكيف التعاون الإنمائي مع السياق العالمى المتغير، على نتائج أكثر من مجرد مدخلات التنمية

ثانيا: إعلان الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000

أعلنت الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما شكل معه إطارا يساعد على المزيد من التنسيق الفاعل سواء بيم مجموعه الدول المانحه أو داخل الدولة الواحده،وكذلك تحديد أولويات توجيه المعونات الإنمائية الرسمية من حيث التوزيع الجغرافى أو القطاعات. كما شكلت الأهداف الإنمائية للألفية مرجعا مهما فى رصد العائد من المعونات الدولية وتقييمه، ووضع منظومه للشراكه العالمية من أجل التنمية.

ثالثا: عقد مؤتمر مونتيري المكسيك لتمويل التنمية عام 2002:

أكد المؤتمر على مجموعه من الأهداف التمويلية من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية والدعوه إلى البحث عن أنسب الوسائل للادارة الفاعلة للمعونات التنموية، من أجل التأكد من انها توظف بشكل فاعل ومؤثر على الوضع التنموى وتحقق الأثر المطلوب فى حقل التنمية وكشف أهم تحديات لتمويل لأغراض التنمية فى البلدان النامية، وذلك بهدف القضاء على الفقروتحقيق النمو الاقتصادى المستدام وتشجيع التنمية المستدامه.

وقد أشار المؤتمر إلى عدد من الإجراءات الرئيسة اللازمه لدعم مجهودات التنمية ومنها التعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية، وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية من خلال دعم الاستثمار الاجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصه، حيث تشكل تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصه، ولا سيما الاستثمار الاجنبي المباشر ، إضافة إلى الاستقرار المالى الدولى عناصر حيوية مكمله للجهود الإنمائية الوطنية والدولية. وزيادة التعاون المالى والتقنى الدولى لأغراض التنمية، حيث تؤدى المعونات الإنمائية الرسمية دورا أساسيا، إذ انها تكمل مصادر أخرى لتمويل التنمية، ولا سيما فى تلك البلدان الأقل قدره على قدرة اجتذاب الاستثمار المباشر الخاص، إضافة إلى الإدارة الفاعلة للدين الخارجي،

ومعالجة المشكلات المتصله بالأنظمه الإدارية المتعلقة بالنظم النقدية والمالية والتجارية الدولية والتى تدعم العمليات التنموية.

رابعا :اعلان روما 2003

توصية المانحين بالعمل على زيادة تفويض ورفع كفاءة العاملين الميدانيين لتكون لهم حرية التصرف لإدارة مشروعات القطرية بطريقة أكثر فاعلية وكفاءه، فضلا عن تقديم الدعم الفنى المناسب والمتسق مع احتياجات الدول المتلقيه.

خامسا إعلان باريس حول فاعلية المعونات عام 2005

اتفقت كل من الجهات الممولة والدول النامية على 56 التزاما فى شكل اجراءات محدده من أجل تنسيق جودة المعونات، وتم متابعة هذه الألتزامات من خلال 12 مؤشرا فى أعوام 2005 و2007 و2010، وقد جاء اعلان باريس لتأكيد الالتزامات التى قطعت فى مؤتمر روما بتحقيق التنسيق والموائمة فى تقديم المعونات، ووجه نحو دعم المجالات الآتية:

- تدعيم استراتيجيات التنمية الوطنية فى البلدان الشريكه وما يصاحبها من أطر خاصه بالعمليات مثل التخطيط، الموازنه ،تقييم الأداء.
- زيادة الموائمة بين المعونات وبين اولويات البلدن الشريكه وأنظمتها واجراءاتها ومساعده هذه البلدان على تدعيم قدراتها.
- القضاء على ازدواجية الجهود وترشيد أنشطة الجهات المانحة كى تحقق أقصي قدر ممكن من الرشاده فى التكاليف.

خامسا : مؤتمر أديس أبابا عام 2015

كشف هذا المؤتمر عن إيمان المجتمع الدولى بالدور المهم الذى يؤديه التمويل الدولىفى تكملة الجهود التى تبذلها البلدان لتعبئة الموارد محليا من مصادر عامه، ولا سيما فى البلدان الأشد فقرا وضعفا، ولقد أرست مجموعه من القواعد لتعظيم العائد من تلك المعونات مثل المشاركة من قبل المجتمعات المتلفية، حق المسألة والمراقبة، تحسين شروط التمويل الدولى الإنمائى ووضع مجموعه من المؤشرات التى تهدف نحو الرصد المتواصل لآثار المعونات الدولية على حالة الدول المختلفه

(1-7) المنظمات الدولية العاملة فى مصر [1]

يوجد فى مصر العديد من المنظمات الدولية العاملة فى مجال التنمية ، سواء كانت منظمات حكومية ام غير حكومية . ويأتى على راس تلك المنظمات برنامج الامم المتحدة الأنمائى والبنك الدولى والمنظمات الأفريقية ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأتحاد أوروبى وغيرها من الوكالات الممثلة لجهات معونات دولية رسمية كالوكاله الأمركيية للتنمية الدولية وغيرها .ويحكم عمل هذه المنظمات اتفاقات دولية تنظمها وزارة الخارجية .

[1] عبد الحميد مسعد رضوان، (2019) الإدارة الفاعله للمعونات الإنمائية الرسيمة في مصر، مجلة البحوث والدراسات العربية،المنظمة العربية للتربية والثقافه والعلوم-معهد البحوث والدراسات العربية، ص295، مرجع سبق ذكره

على الجانب الأخر توجد فى مصر العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية مثل هيئة انقاذ الطفولية الأمريكية ، هيئة كير الدولية ، ومنظمة بلان انترناشونال ، ومؤسسة اغخان الدولية وغيرها من المظمات التى ينطبق عليها شروط العمل كما جاء فى قانون رقم (70) لسنة 2017 بشان عمل المنظمات عير الحكومية الأجنبية .

وتباشر المنظمات الدولية عملها فى مصر من خلال مجموعه من الأطر والتى جاءت بحسب توجهات هيئة الأمم المتحده نحو وضع آلية للتنسيق بين المنظمات التابعه لها داخل القطر الواحد، وكذلك البنك الدولى ومن أمثلة على مظاهر التنسيق هذه اجتماع الفريق الاستشارى الذى يراسه البنك الدولى ومجموعه مساعدات المانحين التى تتألف من 40 عضو باستثناء البلدان العربية.

ويعد إطار عمل الأمم المتحده للمساعدات الإنمائية وثيقه ماديه وإطار للنتائج وقعته كل من حكومة الدول الأعضاء وفريق الأمم المتحده القطرى وهو أيضا بمثابة عملية تخطيط وتنفيذ استراتيجية تمتد على مدى عدة سنوات. ويساعد إطار عمل الأمم المتحد للمساعدات الإنمائية على زيادة مشاركة الوكالات غير المقيمه على الصعيد القطرى ويستخدم فى إعطاء الأولوية الإستراتيجية لدعم الأمم المتحده وضمان تركيزه على نحو أفضل .

وقد وضعت مصر إطار عمل للأمم المتحده للمساعدات الإنمائية للفترة من 2007–2011 وتم عمل تقييم لنتائج الخاصه بها وقد شارك العديد من المنظمات الدولية العاملة فى مصر فى وضع الإطار. ويغطى إطار عمل الأمم المتحده المساعدات الإنمائية دورة البرامج من يوليو 2013 إلى 31 ديسمبر 2017، ويمثل هذا الإطار عمل الأمم المتحده للمساعدات الإنمائية الثالث، مم يدل على علاقة تعاون ا بين حكومة مصر والأمم المتحده. وقد غطى إطار الأمم المتحده للمساعدات الأنمائية الأول الفترة من 2002 إلى2006 غطى إطار الأمم المتحده للمساعدات الأنمائية الثانى الفترة من2007 إلى 2011 وتم تمديده ليشمل يوليو 2013

تذبذبت احجام المساعدات الاجنبية لمصر تبعا لتطور العلاقات المصرية الغربية حيث مرت بعدة مراحل[1]:

المرحلة الاولى :منذ قيام ثورة يوليو 1952 م :الأولى من 1952 م 1973 – م، حيث سحبت الولايات المتحدة وبريطانيا تمويل مشروع السد العالي.

المرحلة الثانية من عام 1973 م حتى الآن :مع انتهاء حرب أكتوبر بدأ زمن العلاقة مع الكتلة الغربية يلوح في الأفق، أعلن الرئيس السادات سياسة الانفتاح لتشجيع المستثمرين الأجانب بغرض تجاوز الوضع الاقتصادي بعد سنوات الحرب، و صدر قانون المعونات الخارجية الأمريكية في أول يناير 1975 م وكان نصيب مصر منه 250 مليون دولار وتم بمصر عام 1975 م . مع توقيع اتفاقية » الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية « إنشاء مكتب كامب ديفيد للسلام، بدأ توسيع هيكل المعونة ليشمل تحويلات نقدية، وبدأ برنامج المعونة العسكري فعلياً 1979 م.

المرحلة الثالثة :شهدت الثمانينات والتسعينات وفترة حرب الخليج ذروة المعونة المقدمة لمصر، ومع التغيرات الدولية المتمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي، تغيرت أولويات المعونة بالنسبة للإدارة الأمريكية، وظهرت خطط خفضها بنحو 50 %خلال عشرة سنوات بداية من 1999م، مع بقاء حجم المعونة العسكرية ثابتا تقريباً.

[1] همام وائل أبو شعبان(2016)، تأثير التمويل الخارجي على النمو الاقتصادى، دراسة تطبيقية لدول عربية، الجامعه الإسلامية بغزه

المرحلة الرابعة : فرضت أحداث 11 سبتمبر 2001 م مزيدا من الضغوط على مصرلاجراء اصلاحات دستورية وسياسية، ورُبط التقدم في هذه الملفات ببرنامج المعونة، حيث ظهر ذلك في زيادة نصيب برامج الديمقراطية والحوكمه حتى وصلت % 16 من إجمالي ارتباط المعونة. حافظت المساعدات العسكرية بعد الربيع العربي.

2. التحليل الوصفي لتطور تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الاقتصادى لمصر خلال الفترة (1991-2019)

جدول رقم (1)

تطور المساعدات الإنمائية الرسمية /الاستثمار الأجنبي المباشر/تحويلات العاملين بالخارج كنسبه إلى الناتج المحلى الإجمالى لمصر خلال الفترة(1991-2019)

بالمليون دولار

السنه	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (مليون دولار)	نسبة المساعدات الإنمائية من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي المساعدات الخارجية الإنمائية (ODA) (دولار)	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) (مليون دولار)	إجمالي تحويلات العاملين بالخاج (PR) (مليون دولار)	نسبة تحويلات العاملين بالخاج من الناتج المحلي الإجمالي
1991	37387.8	9.1	3420.3	0.7	253.0	33.0	0.1
1992	41856.0	2.2	907.5	1.1	459.0	233.0	0.6
1993	46578.6	4.1	1930.2	1.1	493.0	140.0	0.3
1994	51898.0	5.4	2794.4	2.4	1256.0	255.0	0.5
1995	60159.2	3.8	2265.9	1.0	598.0	223.0	0.4
1996	67629.7	3.8	2589.3	0.9	636.0	142.0	0.2
1997	78436.6	3.0	2381.2	1.1	890.6	344.0	0.4
1998	84828.8	4.2	3575.3	1.3	1076.0	108.0	0.1
1999	90710.7	1.7	1527.2	1.2	1065.3	38.8	0.0
2000	99838.5	3.2	3215.0	1.2	1235.0	32.0	0.0
2001	96684.6	3.1	3043.3	0.5	509.9	34.7	0.0
2002	85146.1	2.2	1882.6	0.8	646.9	14.4	0.0
2003	80288.5	2.5	2004.7	0.3	237.4	79.1	0.1
2004	78782.5	4.5	3554.6	1.6	1253.3	12.8	0.0
2005	89600.7	3.8	3440.7	6.0	5375.6	57.2	0.1
2006	107426.1	4.5	4845.2	9.3	10042.8	135.0	0.1
2007	130437.8	4.7	6187.3	8.9	11578.1	179.6	0.1
2008	162818	10.0	16241.2	5.8	9494.6	241.3	0.1
2009	189174.0	2.4	4577.5	3.5	6711.6	254.8	0.1
2010	218983.7	2.6	5596.9	2.9	6385.6	304.8	0.1
2011	235989.7	1.4	3406.6	0.2-	482.7	292.9	0.1
2012	279116.7	1.3	3716.9	1.0	2797.7	292.7	0.1
2013	288434.1	1.0	2784.3	1.5	4192.2	354.9	0.1
2014	205595.3	1.1	3482.5	1.5	4162.2	351.4	0.1
2015	329366.6	0.9	3074.4	2.1	6925.2	622.7	0.2
2016	33244.7	1.3	4186.7	2.4	8106.8	352.2	0.1
2017	235733.7	1.1	2558.1	3.1	7408.2	270.8	0.1
2018	249731.0	1.4	3525.8	3.3	8141.3	514.5	0.2
2019	303092.3	0.7	2024.2	3.0	2010.1	471.9	0.2

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على البيانات المتاحه لدى كل من قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD، بيانات البنك الدولى

يتضح من الجدول رقم (1) تذبذب مستوى المساعدات الاجنبية لمصرالوارده من أعضاء دول المساعدات الإنمائية حيث تشير الأرقام إلى أن مصر قد تلقت متوسط 2.5 مليار دولار خلال الفترة (1991–2000)، وارتفع هذا المتوسط إلى 5.1 مليار دولار ليصل إلى أقصى ارتفاع له خلال الفترة (2001–2010)، وقد يرجع ذلك لتقديم الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 121.5 مليار دولار من المساعدات الثنائية في عام 2009 مخصصه للدول الأفريقيه، وهو ما جعل قيمة المساعدات تصل إلى مستوى تاريخي غير مسبوق. ولكن على الرغم من ذلك، لا تزال الفجوة بين الالتزامات والوعود التي قطعت في عام 2005 آخذة في الاتساع

بينما تراجعت المساعدات الإنمائية الوارده لمصر خلال الفترة 2011–2019 لتصل إلى 3.2 مليار دولار ، ولقد تراجعت المساعدات الإنمائية إلى أقل مستوياتها في عام 2009 بنسبة 71%، بينما عاودت الارتفاع بعد تولى الرئيس السيسي لرئاسة مصر لتصل إلى 4.2 مليار دولار وهى أعلى معدلاتها عام 2016 بارتفاع نسبته تصل إلى 36.2%، ويأتي ذلك تزامنا مع إطلاق الأمم المتحده لأهداف التنمية المستدامه وهو ما تحول على عاتق المانحين لتحمل مسؤولية متزايده لمواجهة القلق المتزايد بشأن الدين الحكومى.

بالنسبة للفترة من 1991–2000

تشير الأرقام إلى أن مصر قد تلقت متوسط 2.5 مليار دولار خلال الفترة (1991–2000) شهدت هذه الفترة نموا اقتصاديا متقلبا بسبب عوامل داخلية وخارجيه على حد سواء, ولقد اعتمدت مصر فى تمويل خطط التنمية خلال الفترة 1991–2000 على المساعدات الانمائية، واحتلت الاستثمارات الاجنبية المباشرة المرتبة الثانيه، وتحويلات العاملين في المرتبة الثالثه نتيجة عوامل داخلية وخارجية من اهمها حرب الخليج، الأزمة المالية في دول شرق آسيا، وانخفاض أسعار البترول، وأزمة تعثر الديون المصرفية فى مصر

بالنسبة للفترة من 2001–2010

وصلت المساعدات الانمائية إلى أقصى ارتفاع لها خلال الفترة (2001–2010) لتصل إلى 5.1 مليار دولار ، وقد يرجع ذلك لتقديم الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 121.5 مليار دولار من المساعدات الثنائية في عام 2009 مخصصه للدول الأفريقيه، وهو ما جعل قيمة المساعدات تصل إلى مستوى تاريخي غير مسبوق ولكن على الرغم من ذلك، لا تزال الفجوة بين الالتزامات والوعود التي قطعت في عام 2005 آخذة في الاتساع.[1]

بالنسبة للفترة من 2011–2019

تراجعت المساعدات الإنمائية الوارده لمصر خلال الفترة 2011–2019 لتصل إلى 3.2 مليار دولار ، ولقد تراجعت المساعدات الإنمائية إلى أقل مستوياتها في عام 2009 بنسبة 71%، بينما عاودت الارتفاع بعد تولى الرئيس السيسي لرئاسة مصر لتصل إلى 4.2 مليار دولار وهى أعلى معدلاتها عام 2016 بارتفاع نسبته تصل إلى 36.2%، ويأتي ذلك تزامنا مع إطلاق الأمم المتحده لأهداف التنمية المستدامه وهو ما تحول على عاتق المانحين لتحمل مسؤولية متزايده لمواجهة القلق المتزايد بشأن الدين الحكومى.

[1] تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2010

نفذت مصر خلال الفترة 2015–2019 إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومع ذلك يظل أمامها تحديات كبيرة. وتشهد عملية التحول السياسي في مصر إحراز تقدُّم، إذ من المقرر الانتهاء من إجراء الانتخابات البرلمانية بحلول نهاية عام 2015 الأمر الذى أدى إلى تزايد ثقة الدول المانحه فى إتخاذ إجراءات أكثر جديه نحو توفير التمويل اللازم حيث أقدمت مصر مؤخراً على اتخاذ إجراءات مهمة للحد من عجز الموازنة العامة واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي بالتحول من الدعم الشامل إلى اعتماد برنامج للتحويلات أكثر توجيهاً، واتخاذ تدابير الاحتواء فاتورة الأجور، وزيادة إيرادات الضرائب وتُظهر أرقام الاقتصاد الكلي بعض التحسُّن مع ارتفاع معدل النمو إلى 2.4 في المائة عام 2015/2014 [1]

[1] إطار الشراكة الإستراتيجية الخاص بجمهورية مصر العربية ، وثيقة البنك الدولى 2015

3- القياس الكمى لأثر المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادى خلال الفترة (1991-2019)

(3-1) توصيف النموذج القياسي

إذ يتم فيها دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومن ثم التعبير عنها بشكل رياضي، كما إن معظم الطرق القياسية تكون حساسة لخطاء التوصيف فاذا كان التوصيف دقيق كانت النتائج أكثر دقة، وانسجاما مع أهداف الدراسة ولغرض تحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي (كمؤشر للنمو الاقتصادي) متغير تابع والمتغيرات المستقلة التي تم استخدامها للتعبير عن اثر المساعدات الانمائية علي النمو الاقتصادي وهى (المساعدات الخارجية الإنمائية – الاستثمار الأجنبي المباشر – اجمالي تكوين رأس المال – إجمالي تحويلات العاملين بالخارج)

ويقوم النموذج على اختبار العلاقة بين متغيراته باستعمال بيانات سلسلة زمنية للمدة 1991 – 2019 لتحديد التفاعلات بين المتغيرات الداخلة في النموذج، وذلك للوصول الى نتائج العلاقات في النموذج.

(3-2) تحديد الصياغة القياسية للنموذج

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews10 لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وكانت فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد كالتالي:-

1. وجود علاقة خطية بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
2. الاخطاء المعيارية تتوزع بمتوسط حسابي مساوي للصفر
3. الاخطاء المعيارية لها تباين ثابت.
4. عدم وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين الاخطاء العشوائية.
5. عدم وجود ارتباط خطي متعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة.

نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:-

$$\mathbf{lnGDP = \beta_0 + \beta_1\ lnODA + \beta_2\ lnFDI + \beta_3\ lnGDI + \beta_4\ lnPR + e}$$

حيث:

المتغير التابع

GDP وهو الناتج المحلي الاجمالي (كمؤشر للنمو الاقتصادي)

أما المتغيرات المستقلة التي تم استخدامها للتعبير عن اثر المساعدات الانمائية علي النمو الاقتصادي وهى :

ODA المساعدات الخارجية الإنمائية

FDI الاستثمار الأجنبي المباشر

GNI اجمالي تكوين رأس المال

PR إجمالي تحويلات العاملين بالخارج

(3-3) دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تهدف دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات معرفة طبيعة التغيرات التي حدثت في الفترات الزمنية السابقة، والتي من خلال تحليلها يتم التحكم في التغيرات التي تطرأ على السلسلة الزمنية مستقبلا.

تستقر السلسلة الزمنية إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت، وتباين مستقل عن الزمن ، ولاختبار استقرارية السلسلة الزمنية نستخدم الاختبارات الكمية المبينة في بتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار[1].

(3-3-1) اختبارات جذر الوحدة:

تهدف اختبارات جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة على حده .وهي لا تسمح فقط بالكشف عن وجود صفة عدم الاستقرار، ولكن تحدد كذلك نوع عدم الاستقرارية، وبالتالي هي تحدد أحسن طريقة لإرجاع السلسلة مستقرة .ومن هذه الاختبارات

اختبار ديكي –فولر الموسع Augmented Dickey–Fuller (ADF)

تسمح اختبارات ديكي –فولر Dickey–Fuller (DF) بتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية، وهذا عن طريق تحديد اتجاه محدد .

جدول (2) نتائج الاختبار على السلاسل الزمنية

المتغيرات	عند المستوي		الفرق الاول		مستوي الاستقرار
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	
GDP	-0.20358	0.925	-3.066144	0.0436	مستقر في الفرق الاول
ODA	-3.642152	0.011	-8.543592	0.0000	مستقر في الفرق الاول
FDI	-1.771288	0.386	-3.885467	0.0064	مستقر في الفرق الاول
GNI	-0.407463	0.894	-7.664311	0.0000	مستقر في الفرق الاول

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 657

المتغيرات	عند المستوي		الفرق الاول		مستوي الاستقرار
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	
PR	-2.032303	0.272	-5.631851	0.0001	مستقر في الفرق الاول

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد على مخرجات البرنامج الإحصائي E- views

في ضوء نتائج الاختبار، يلاحظ في الجدول أعلاه عدم معنوية المعالم المقدرة في المستوي لجميع المتغيرات ماعدا ODA فكانت معنوية عند المستوي مما يدل على عدم استقرار السلاسل الزمنية بحسب اختبار ديكي فولر الموسع ADFلمتغيرات الدراسة، وتشير النتائج الى إن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوي بوجود حد ثابت(قاطع) ونظراً لعدم استقرار السلسلة عند مستوياتها الأصلية فقد تم إجراء اختبار الاستقرارية عند الفروق الأولى لها واتضح استقرارها أيضاً بوجود حد ثابت

بناءً على ما تقدم يتضح إن السلاسل الزمنية لأغلب متغيرات الدراسة هي سلاسل غير ساكنة عند المستوي ماعدا ODA فكانت مستقرة عند المستوي، لكنها أصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الاول وهو ما ينسجم مع النظرية القياسية التي تفترض إن اغلب المتغيرات الاقتصادية تكون غير مستقرة بالمستوى.

(3-3-2) اختبار التكامل المشترك:

يقصد بالتكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الاجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، بمعني وجود خواص المدي الطويل للسلاسل الزمنية ، ويمكن مطابقتها بين سلسلتين أو اكثر وسيتم اختبار جوهانسون Johnson and Juilles لإمكانية وجود اكثر من متجة للتكامل المشترك حيث يشتمل النموذج علي اكثر من متغير مستقل

جدول (3) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.834177	96.64699	76.97277	0.0825
At most 1	0.654102	48.13254	54.07904	0.1525
At most 2	0.345159	19.46901	35.19275	0.7593
At most 3	0.149523	8.038217	20.26184	0.8212
At most 4	0.126942	3.665347	9.164546	0.4642

المصدر :من عمل الباحثة بالاستناد على مخرجات البرنامج الإحصائي E- views

من الجدول أعلاه يتضح من نتائج التقدير رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود اي متجه للتكامل المشترك وذلك عند مستوي دلالة معنوية 5% ، حيث ان القيمة المحسوبة لنسبة تزيد عن القيمة الحرجة بمستوي دلالة معنوية، وتوكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات ، مما يعني إنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا.

(3-4) تقدير وتقييم نموذج الانحدار المتعدد

بعد معالجة مشكلة التداخل الخطي يمكن الوصول الي النتائج الاتية

1 – تقدير النموذج والنتائج المقدرة

D(LOG(GDP)-1) = C(1) + C(2)*D(LOG(ODA)-1) + C(3)*D(LOG(FDI)-1) +

C(4)*D(LOG(GNI)-1) + C(5)*D(LOG(PR)-1)

بناء علي النموذج السابق يتضح ان نتائج التقدير كانت كما في الجدول التالي

جدول (4) نتائج التقدير لنموذج الانحدار المتعدد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.002088	0.021857	-0.095522	0.9247
D(LOG(ODA)-1)	0.378938	0.030483	0.293225	0.0277
D(LOG(FDI)-1)	0.001399	0.019656	0.071153	0.0439
D(LOG(GNI)-1)	0.991281	0.204053	4.857969	0.0001
D(LOG(PR)-1)	0.006662	0.020443	0.325887	0.7475
R-squared	0.560571			
Adjusted R-squared	0.484148			
F-statistic	7.33516			
Prob(F-statistic)	0.000582			
Durbin-Watson stat	2.8791			

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-

D(LOG(GDP)-1) = -0.002088 + 0.378938*D(LOG(ODA)-1) +

0.001399*D(LOG(FDI)-1) + 0.9912813*D(LOG(GNI)-1)

+ 0.00666*D(LOG(PR)-1)

(3-5) تقييم النتائج

من خلال النتائج المتحصل عليها بعد تقدير النموذج نجد:-

- بالنسبة لقيمة الثابت C فقد قدرت بـ -0.002 وان قيمتها الاحتمالية بلغت 0.925 وهي اكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل علي انه غير معنوي وليس له دلالة احصائية.
- كما أشارت النتائج الي ان متغير ODA المساعدات الخارجية الإنمائية فقد قدرت بـ 0.3789 وان قيمتها الاحتمالية بلغت 0.0001 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل علي انه معنوي وله دلالة احصائية. يتضح من البحث أن المساعدات الإقتصادية لها دور فى تحفيز النمو الإقتصادي، هناك علاقة ايجابية قوية بين المساعدات الخارجية الإنمائية وبين النمو الاقتصادي (والتي يعبر عنها الناتج المحلي الإجمالي)، أي أنه كلما زادت المساعدات الخارجية الإنمائية كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي وكلما زاد النمو الاقتصادي وهذا يتفق مه منطق النظرية الاقتصادية حيث ترتفع مساهمه الاستثمار الخارجي في معدلات النمو في حال وجود رأس مال بشري وفير ومدرب جيدا في الدولة المضيفة.وهو ما يتوافق مع نتيجه دراسه أجراها (Dimitrios Asteriou 2009) طريقة الإنحدار الذاتي الموزعه على نهج ARDL للتحقيق في العلاقه طويلة المدى بين المساعدات الخارجية والنمو الإقتصادى بإستخدام خمسة بلدان من جنوب آسيا، ودراسة (R.Pradhan and Mak Arvin 2015) بنموذج تصحيح خطأ Vector Error Correction VECM Model للفترة من 1961-2012 والتى أوضحت وجود علاقه سببية بين المساعدات الخارجية والاقتصادية على المدى الطويل. [1]

إلا أن تلك النتائج تتحقق فقط في حالة وجود رأس مال بشري مجهز ومدرب لاستيعاب التقنيات والتكنولوجيا الواردة وبالتالى فإن المساعدات الإنمائية الرسمية عنصر حيوي وأساسي ولا غنى عنه إطلاقا خاصة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي ، ولكن تحقيق الحد الأقصى لفعاليتها يقتضي استخدامها جنباً إلى جنب مع الخبرة بمجال التنمية، وتعاون عالمي أكثر قوة من خلال شبكة دبلوماسية قوية وهو ما توصلت إليه دراسة Abdul , Muhammad Javid Qayyum 2011 [2]

- وينبغى لكي تتحقق الأهداف المرجوه من المساعدات أن تتسم الدول بالقوة المؤسسية التجارية ونقدية ومالية وفنية كما أن الدراسة أوضحت أنه ليس بالضرورة عند زيادة المساعدات يرتفع معدل النمو الإجمالى وهو ما تم إيضاحه فى العديد من البلدان محل الدراسة فى سنوات زمنية مختلفة وهو ما اتفق مع دراسة [3] (Brunside and Dollar) بإستخدام نموذج الإنحدار بأن المساعدات الخارجية لها تأثير إيجابي على النمو في الدول النامية في حال إتباع سياسات مالية ونقدية وتجارية جيدة، ووجدت أيضاً بأن ذلك التأثير يكون ضئيلاً في حال عدم توفر تلك السياسات الرشيدة
- كما تشير النتائج الي ان متغير FDI الاستثمار الأجنبي المباشر فقد قدرت بـ 0.0014 وان قيمتها الاحتمالية بلغت 0.0439 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل علي انه معنوي وله دلالة إحصائية، وهذا يتطابق مع

[1] أنظر الدراسات السابقه صـ7
[2] أنظر الدراسات السابقه صـ12
[3] أنظر الدراسات السابقه صـ10

دراسة ManelleLahdhiri and Mohamed Amine والتي خلصت إلى أن جميع مصادر التمويل الخارجي ومصادر النمو التقليدية لها تأثير معنوى موجب على النمو الاقتصادى في تلك الدول باستثناء المساعدات الإنمائية الرسمية جاء تأثيرها غير معنوى على النمو الاقتصادى وبإشارة موجبة.

- كما تشير النتائج الي ان متغير GNI اجمالي تكوين رأس المال فقد قدرت بـ 0.9913 وان قيمتها الاحتمالية بلغت 0.0001 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل علي انه معنوي وله دلالة احصائية.

- وايضا تشير النتائج الي ان متغير PR إجمالي تحويلات العاملين بالخارج فقد قدرت بـ 0.00666 وان قيمتها الاحتمالية بلغت 0.7475 وهي اكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل علي انها غير معنوية وليس لها دلالة إحصائية وهو ما يتعارض مع دراسة Muhammad Luqman & Mirajjul Haq والتي توصلت إلى أن كل من تحويلات بالخارج، والتكوين الرأسمالى الثابت، والانفتاح التجارى ونسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية (للتعبير عن رأس المال البشري)، له تأثير معنوي موجب على النمو الاقتصادي في باكستان، وأن تطوير القطاع المالي يزيد من تدفق تحويلات العاملين بالخارج وبالتالي تزيد من مساهمته في النمو الاقتصادي.

- ان احصائية فيشر F بلغت 7.335 وان قيمتها الاحتمالية بلغت 0.0005 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل علي ان النموذج ككل له دلالة احصائية ومقبول.

- اختبار جودة التوفيق تشير R Squared تعني أن المتغيرات المستقلة (المساعدات الخارجية الإنمائية – الاستثمار الأجنبي المباشر – اجمالي تكوين رأس المال – إجمالي تحويلات العاملين بالخارج) تحدث تغيرات في المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 56% .

- أن قيمة اختبار (Durbin-Watson) تساوي 2.879، وذلك يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، لأن هذه القيمة اكبر من العدد 2، كما يتضح من خلال الجدول السابق على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

(3-6) النتائج التطبيقية

بتحليل التطور الزمنى للمساعدات الإنمائية يلاحظ تذبذب مستوى المساعدات الاجنبية لمصر الوارده من أعضاء دول OECD حيث تشير الأرقام إلى أن مصر قد تلقت متوسط 2.5 مليار دولار خلال الفترة (1991-2000)، وارتفع هذا المتوسط إلى 5.1 مليار دولار ليصل إلى أقصى ارتفاع له خلال الفترة (2001-2010)، وقد يرجع ذلك لتقديم الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 121.5 مليار دولار من المساعدات الثنائية في عام 2009 مخصصه للدول الأفريقيه، وهو ما جعل قيمة المساعدات تصل إلى مستوى تاريخي غير مسبوق ولكن على الرغم من ذلك، لا تزال الفجوة بين الالتزامات والوعود التي قطعت في عام 2005 آخذة في الاتساع.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها بعد تقدير النموذج اتضح ما يلي:

- تعتبر المساعدات الخارجية الإنمائية عاملا ايجابيا ومؤثرا علي الناتج المحلي الاجمالي في مصر

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر له تاثير ايجابي ولكنه ضعيف جدا حيث ان نسبته 0.0014 وهي غير مؤثرة علي الناتج المحلي الاجمالي
- اما اجمالي تكوين رأس المال فيعتبر عاملا ايجابيا ومؤثرا علي الناتج المحلي الاجمالي في مصر
- اما بالنسبة إجمالي تحويلات العاملين بالخارج لم تكن مؤثرة علي الناتج المحلي الاجمالي في مصر

توصيات البحث

- ضرورة تقليص حصة المنح والمساعدات الخارجية المخصصة لأغراض الاستهلاك وزيادة الحصة المخصصة للإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه واتصالات ومواصلات، ومناطق صناعية، والتي تعمل على تحفيز الإستثمارت الخاصة لزيادة الإنتاج والصادرات والتشغيل في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية
- تفعيل دور المساعدات الاقتصادية فى اطلاق عملية تراكم رأس المال وتحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال منهج تنموي [1]

أ. تخصيص جزء من المساعدات ليذهب لتغطية التكلفة المعيشيه للأسر الفقيرة فى حالات الطوارئ مثل المعونات الغذائية

ب. النصيب الأكبر من المساعدات يجب ان يذهب لتمويل عجز الموازنات للدول المتلقية لتمويل الاستثمارات العامة.

- يجب تركيز الجهات المانحة على كل من كمية ونوعية المساعدات الخارجية لأنه فى ظل الظروف القائمة من الصعب تحقيق الأهداف الإنمائية.
- لابد من مكافحة الفساد والسياسات والمؤسسات الضعيفة فى البلدان المتلقية حتى يتم تحقيق فاعلية برامج المساعدات.
- القيام بعمليات الإصلاح الاقتصادي فى محاولة لتحسين العلاقة بين الإلتزامات الخارجية والمتغيرات الإقتصاديه المحلية باتجاه تخفيض الأعباء الملقاة على كاهل الإقتصاد المصرى وتجنب وقوعة فى أزمات مالية.
- تفعيل حوار مجتمعى فى عملية صنع القرار، ضرورة تطويع استراتيجيات كل من التعليم والبحث العلمى والإقتصاد لكي نحصل على موارد أكثر مما تقدمه المعونات الخارجية.
- التأكد من أن أنظمة المساعدات الإنمائية تساعد على تعبئة الموارد وليس تقويضها مع التركيز على انتاجية وإستدامة الاستثمارات الممولة
- تعزيز البيئة التشريعية والتمكينية لاستقطاب مشروعات القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- إقامة حوار مجتمعى بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الإتساق بين سياسات التجارة والاستثمار والمشروعات المختلفة للإستفاده من أوجه التمويل
- يجب مضاعفة الإنتاج حيث أنه بذلك يمكن تحقيق موارد تعادل 3 مرات ما يحصل عليه الإقتصاد من المعونات.
- يجب أن يتوجه متخذو القرار بسياسات إصلاحية حقيقية وحدوث نمو حقيقي من خلال خطط واقعية بدلا من الاعتماد على المعونات.

[1] إسراء محمد حلمي هوي، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل، المركز الديموقراطى العربي صـ29

- يجب علي الحكومة المصرية استحداث إطار لتداول المعلومات المتعلقه بالمساعدات الرسمية، ويقع عبء استحداث مثل ذلك الإطار علي وزارة المالية المصرية التي تصدر وثائق الموازنه العامة للدولة، حيث يجب أن تتضمن وثائق الموازنه العامة معلومات تفصيلية حول للمساعدات الرسمية بوصفها أحد موارد الدولة، كما يجب أن تكون هذه المعلومات متاحة للجميع، بهدف التشجيع علي مشاركة الرأي العام لمزيد من الحوار مجتمعي لتحديد أولويات برامج المساعده، ولتعزيز مستوى شفافية إدارة المالية العامة للدولة.
- فضلًا عن إدراك شركاء التنمية اللحظة التاريخية التي تعيشها مصر ومساعدتها في تحقيق مسيرتها للتحول الديموقراطي، لذلك يجب عليها اغتنام الفرصة لمساعدة مصر علي التغلب علي وضعها الاقتصاديل للعبور نحو التنمية ، إن تشجيع مبادرات تخفيف عبء الديون قد تمثل نموذجا جيدا في هذا الصدد في ضوء أن مصر تخصص% 25 من إجمالي ميزانيتها العامة لسداد ديونها الداخلية والخارجية. [1]

[1] المرجع السابق

المراجع

البحوث والدراسات

1. أحمد رشاد الشربيني وأخرون، (2019) قياس أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر وبعض الدول النامية خلال الفترة (2017-2000)، فى منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 306، معهد التخطيط القومى ، القاهره
2. إسراء محمد حلمي هوي، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل، المركز الديموقراطى العربي صـ29
3. ترقو محمد، بن مريم محمد،(2018)، أثر المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادى فى الدول النامية بإستخدام نماذج معطيات Panel، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، صفحات 204-223
4. عبد الحميد مسعد رضوان،(2018)، الإدارة الفاعله للمعونات الإنمائية الرسيمة في مصر، مجلة البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافه والعلوم-معهد البحوث والدراسات العربية، ص295
5. ماجد حسني صبيح، (2017)، أثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية (للفترة 1996-2015)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، ص 79-94
6. همام وائل أبو شعبان،(2016) تأثير التمويل الخارجي على النمو الاقتصادى، دراسة تطبيقية لدول عربية، الجامعه الإسلامية، غزه

النشرات والوثائق الرسمية

1. مرصد الموازنه العامه وحقوق الإنسان، فجوة الشفافيه، فعالية المساعدات الإنمائية الرسمية لمصر أو التمويل الأجنبي للحكومه المصري 2010-2015 صـ74
2. إطار الشراكة الإستراتيجية الخاص بجمهورية مصر العربية ، البنك الدولى للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وثيقة صادرة عن البنك الدولى، 20 نوفمبر 2015
3. تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2010
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، الفصل الحادى عشر، العون الإنمائي العربي، صندوق النقد العربي
5. المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نموًا والدول غير الساحلية الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى 2007، منظمة المؤتمر الإسلامى، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز انقرة)

مواقع اليكترونية

قاعده بيانات منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية https://data.oecd.org
قاعدة بيانات البنك الدولى على الرابط http://data.albankaldawli.org/indicator

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Burke, Paul J. and Ahmadi-Esfahani, Fredoun Z.(2006) Aids and growth: A study of South East Asia. Journal of Asian Economics 17(2), 350–362
2. Camelia Minoiu and Sanjay G. Reddy (2009), Development Aids and Economic Growth: A Positive Long-Run Relation,IMF Working Paper, WP/09/118
3. Conchesta Nestory Kabete (2008),Foreign Aids and Economic Growth, The case of Tanzania, in partial fulfilment of the requirements for obtaining the degree of masters of arts in development studies.
4. Craig Burnside and David Dollar (2000), Aids, Policies, and Growth, The American Economic Review.
5. Dimitrios Asteriou (2009), Foreign aids and economic growth: New evidence from a panel data approach for five South Asian countries, Journal of Policy Modeling Volume 31, Issue 1, pp. 155-161
6. Henrik Hansen and Finn Trap (2000), Aids and Growth Regressions, CREDIT Research Paper, No. 00/7
7. Hoda Abd El Hamid Ali (2013) , Foreign Aid and Economic Growth in Egypt: A Co integration Analysis, International Journal of Economics and Financial Issues,Vol. 3, No. 3, pp.743-751
8. Ismail Fasanya, Adegbemi B.O.Onakoya (2012), Does Foreign aids accelerate economic growth? An empirical analysis for Nigeria, International Journal of Economics and Financial Issues 2(4), pp. 423-431
9. Joseph Ato Forson (2015) , Corruption, EU Aids Inflows and Economic Growth in Ghana: Co integration and Causality Analysis,Managing Intellectual Capital and Innovation for Sustainable and Inclusive Society Conference 27-29 May2015,Bari ,Italy
10. Kalpana,Sahoo (2016), Foreign Aids and Economic Development: Empirical Evidence from Select South Asian Economies (doctoral thesis- Department of Humanities and Social Sciences National Institute of Technology Rourkela) p 42
11. Kapingura Forget Mingiri (2016), The Relationship between External Financial Flows and Economic Growth in the Southern African Development Community (SADC): The Role of Institutions,Journal of Economics and Behavioral Studies (ISSN: 2220-6140) ,Vol. 8, No. 1, pp. 87-103
12. ManelleLahdhiri and Mohamed Amine (2012),The Effectiveness of External Financing Sources on Economic Growth case of the developing countries of the MENA Region‖, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, VOL 3, NO 9
13. Mbah Stella A, Umunna Godwin, Agu Osmond C (2016), Impact of External Debt on Economic Growth in Nigeria: An ARDL Bound Testing Approach, Department of Economics and Development Studies, Federal University, Oye- Ekiti, Ekiti State. Nigeria

14. Muhammad Javid and Abdul Qayyum (2011), Foreign Aids and Growth Nexus in Pakistan: The Role of Macroeconomic Policies, PIDE Working Papers:72
15. Muhammad Luqman & MirajulHaq (2016), Contribution of workers' remittances to economic growth in Pakistan‖: exploring the role of financial sector development, Migration and Development, Vol. 5, No. 1, 37–54, DOI: 10.1080/21632324. 1038009
16. Naseem H.Abu Jamie (1991), Doctoral Dissertation, External Aids and Economic Development of selected Developing Countries
17. Paul Appiah konadu (2016), The effect of Foreign Aids on Economic Growth in Ghana African Journal of Economic Review,vol 4(2)
18. PradhanGyan, K.P. Upadhyaya, and MuktiP.Upadhyaya (2008), Remittances and economic growth in developing countries‖, The European Journal of Development Research,20:3,497 — 506, DOI:10.1080/09578810802246285.
19. Quibria &Ahmed (2014) ,Aids Effectiveness in Bangladesh Development with Governance Challenges, Revised version to be published in: Mak Arvin and Byron Lew, Eds. The Handbook on the Economics of Foreign Aids, Edward Elgar Publishers, UK.
20. Rifat Baris Tekin,(2012) ,Development aids openness to trade and economic growth in least developed countries: bootstrap panel Granger causality analysis, Procedia - Social and Behavioral Sciences 62 , pp. 716 – 721
21. R.Pradhan and Mak Arvin, Foreign aids,economic growth,FDI and trade openness in lower middle income countries: A dynamic panel data analysis, 2015
22. Saki Bin Amin (2017), An Empirical Analysis of Multivariate Causality Between Electricity Consumption, Economic Growth And Foreign Aids, The Journal of Developing Areas,Volume 51, No2,
23. SultanuzzamanMd Reza (2018), The impact of foreign direct investment inflows on economic growth:evidence from Bangladesh, Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR), Vol. 12 Issue 2.
24. Thian &Evan (2018), Does foreign aids contributes to or impeded economic growth. Journal of International Studies, 11(3), pp. 21-30

الملحـــق الفنـــي

GDP

عند المستوي

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.20358	0.925
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الفرق الاول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statist		-3.066144	0.0436
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ODA

عند المستوي

Null Hypothesis: ODA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.642152	0.0112
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الفرق الاول

Null Hypothesis: D(ODA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statist		-8.543592	0.000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.62742	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

FDI

عند المستوي

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.771288	0.3859
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.62742	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الفرق الاول

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statist		-3.885467	0.0064
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.62742	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

GNI

عند المستوي

Null Hypothesis: GNI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.407463	0.8944
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.62742	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الفرق الاول

Null Hypothesis: D(GNI,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statist		-7.664311	0.000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

PR

عند المستوي

Null Hypothesis: PR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.032303	0.2721
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الفرق الاول

Null Hypothesis: D(PR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statist		-5.631851	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

التكامل المشترك

Date: 06/07/21 Time: 11:50
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: FDI GDP GNI ODA PR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.834177	96.64699	76.97277	###
At most 1	0.654102	48.13254	54.07904	###
At most 2	0.345159	19.46901	35.19275	0.8
At most 3	0.149523	8.038217	20.26184	0.8
At most 4	0.126942	3.665347	9.164546	0.5

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

النموذج المقترح

Dependent Variable: D(LOG(GDP)-1)
Method: Least Squares
Date: 06/07/21 Time: 12:39
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.002088	0.021857	-0.095522	0.9
D(LOG(ODA)-1)	0.378938	0.030483	0.293225	0
D(LOG(FDI)-1)	0.001399	0.019656	0.071153	0
D(LOG(GNI)-1)	0.991281	0.204053	4.857969	0
D(LOG(PR)-1)	0.006662	0.020443	0.325887	0.7

R-squared	0.560571	Mean dependent var	0.1
Adjusted R-squared	0.484148	S.D. dependent var	0.1
S.E. of regression	0.083039	Akaike info criterion	-2
Sum squared resid	0.158596	Schwarz criterion	-1.7
Log likelihood	32.70013	Hannan-Quinn criter.	-1.9
F-statistic	7.33516	Durbin-Watson stat	2.9
Prob(F-statistic)	0.000582		

Estimation Command:
==========
LS D(LOG(GDP) -1) C D(LOG(ODA) -1) D(LOG(FDI) -1) D(LOG(GNI) -1) D(LOG(PR) -1)

Estimation Equation:
==========
D(LOG(GDP)-1) = C(1) + C(2)*D(LOG(ODA)-1) + C(3)*D(LOG(FDI)-1) + C(4)*D(LOG(GNI)-1) + C(5)*D(LOG(PR)-1)

Substituted Coefficients:
==========

D(LOG(GDP)-1) = -0.00208782103442 + 0.37893845222639*D(LOG(ODA)-1) + 0.0013985627835*D(LOG(FDI)-1) + 0.991281079553*D(LOG(GNI)-1) + 0.00666210966646*D(LOG(PR)-1)